

دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة - الأردن)

الاستاذ المساعد الدكتور سامح عبد الكريم محمود أبو شنب
جامعة الشرق الأوسط / الأردن

الملخص :

استهدف هذا البحث تقصي دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها، وفي المملكة الأردنية الهاشمية على وجه الخصوص. واستعرض البحث في هذا المجال، الصيغ الأكثر انتشارا في التمويل الإسلامي. وتمثلت مشكلة البحث في تقصي دور صيغ التمويل الإسلامية في دعم المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن؛ نظرا لأن مشكلات التمويل تمثل أهم ما تواجهه تلك المؤسسات من صعوبات ومشكلات. وتوصل البحث، استنادا إلى البيانات والمعطيات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومقابلتها بالبيانات الخاصة بالفقر والبطالة في الأردن، إلى أن عددا من صيغ التمويل الإسلامية تقدم حولا فعالة؛ لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، الفقر والبطالة.

Abstract

This research aimed at investigating the role of Islamic financing forms in granting financing for small and medium enterprises and promoting their projects, in general, and more specifically in The Hashemite kingdom of Jordan. The research presented common forms of Islamic financing.

The problem of the research was to investigate the role of Islamic financing forms in supporting small and medium enterprises in Jordan, as financing barriers and obstacles are generally considered most significant among problems facing small and medium enterprises.

Relying on data of small and medium enterprises financing forms, compared with data on poverty and unemployment in Jordan, the research, concluded that certain Islamic financing forms are capable of delivering effective solutions in promoting small and medium enterprises, specifically in confronting poverty and unemployment in Jordan.

Keywords: Islamic Financing, Small and Medium Enterprises (SMEs), Poverty and Unemployment in Jordan.

مقدمة

تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأدوار اقتصادية واجتماعية متعاضمة، في مختلف بلدان العالم المعاصر. بل وتكاد هذه المنشآت تشكّل العمود الفقري للغالبية العظمى من اقتصادات تلك الدول. وتبرز الحاجة إلى نشر هذه المؤسسات، وتنميتها، وتطويرها، في خدمة الاقتصاد الكلي، ولأسباب اقتصادية واجتماعية عديدة أخرى، من بينها، مرونة تلك المؤسسات، ومقدرتها على مواجهة مشكلات الفقر والبطالة بكلفة رأسمالية وتمويلية محدودة نسبياً، وتعزيزها لبنیان اقتصادي وطني ديناميكي فاعل.

ولعل من الأهمية بمكان التأكيد أولاً أن "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر"¹. ويصعب تماماً الحديث عن التنمية دون التمويل، الذي "لا قيام دونه لأي عمل يعود بالربح" و "لا استثمار يدر عائداً بغير وجود رأسمال، وبقدر حجم التمويل وتيسير مصادره وحسب استثماره، يكون العائد أو الربح، الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي"².

وهناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تستدعي مزيداً من الحرص على دعمها وتمويلها. فالواحدة منها مؤسسة فردية أو شركة أشخاص، إذ تنتمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الخاص، ولا تحتاج إلى رأسمال كبير، وتحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية بسيطة³، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استيعاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وعلى تنميتها وإبرازها⁴. كما تتميز تلك المؤسسات ببساطة التكنولوجيا المستخدمة، ولا تحتاج، بالتالي، إلى عمال ذوي خبرة، والتقنيات المستخدمة بسيطة، وتكلفتها منخفضة.

مشكلة البحث

تتحدّد مشكلة البحث في تقصّي دور صيغ التمويل الإسلامية في دعم المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور عام، وفي الأردن بصورة خاصة. ونظراً لأن مشكلات التمويل تمثل أهم ما تواجه تلك المؤسسات من صعوبات ومشكلات، فإن مشكلة البحث الأساسية تتمثل في تقصّي الصيغ الإسلامية في التمويل، التي تسهم في التصدي لهذه المشكلات والعقبات.

أهمية البحث

1 إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 50.

2 محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

3 عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص 1110.

4 صفوت عبد السلام، الاقتصاديات الصغرى ودورها في تحقيق التنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص 26.

كثيرا ما يمثل التمويل عقبة كبرى في طريق المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة، أو المشاريع المنيوي إنشاؤها. فمن التعقيدات الخاصة بالضمانات، إلى المشكلات الإدارية والبيروقراطية، إلى مشكلات ندرة المؤسسات التمويلية المتخصصة المستعدة لمساعدة تلك المؤسسات الباحثة عن التمويل، تُطرح أسئلة حرجة موجّهة أولا إلى الأطراف الأولى إنسانيا، وأخلاقيا، واقتصاديا، برعاية تلك المؤسسات والمشروعات، والمتمثلة في مؤسسات التمويل الإسلامية، التي تتحمل بصورة مباشرة مسؤولية توفير صيغ متجدّدة لتأمين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا، يأتي هذا البحث، في محاولة لدراسة مشكلات تمويل تلك المؤسسات، باستخدام صيغ التمويل الإسلامية. والبحث في هذه المسألة في حالة محددة، من واقع المملكة الأردنية الهاشمية، ذو أهمية اقتصادية عملية مباشرة، تُضاف إلى الأهمية النظرية العامة لهذا الموضوع عموما.

أهداف البحث

يستهدف هذا البحث تقصي دور صيغ التمويل الإسلامية في تأمين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها، عموما، وفي الأردن على وجه الخصوص. ويستعرض البحث في هذا المجال، الصيغ الأكثر انتشارا في التمويل الإسلامي، والحاجة الماسة إليه، في واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبصورة يلمسها أبناء المجتمع.

منهجية البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي-التحليلي النقدي في خدمة أهدافه، وللإجابة عن أسئلته. فاستنادا إلى البيانات والمعطيات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ومقابلتها بالبيانات الخاصة بالفقر والبطالة في الأردن، يحاول البحث استقراء الحلول التي يمكن لصيغ التمويل الإسلامية تقديمها؛ لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عموما، وفي مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، على وجه الخصوص.

أسئلة البحث

تتلخص الأسئلة الرئيسية في هذا البحث، بالآتي:

1. ما الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما الذي يميزها عن المؤسسات الأكبر؟
2. ما أهمية صيغ التمويل الإسلامية في دعم المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
3. لماذا يجب أن تتحمل المؤسسات المالية الإسلامية مسؤولية أكبر مما تحمله المؤسسات الأخرى في دعم تمويل المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عموما، وفي الأردن خصوصا؟
4. ما الذي يدعو إلى تعزيز تمويل المؤسسات والمنشآت الصغيرة في الأردن؟

مصطلحات البحث

التمويل: يعرّف التمويل بأنه "توفير الأموال (السيولة) اللازمة من أجل استثمارها وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"¹.

التمويل الإسلامي: هو "نوع من التمويل يستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة"². والتمويل الإسلامي هو عبارة عن "علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به، سواء للحاجات الشخصية، أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المrabحة، أو المشاركة، أو الإجارة، أو الاستصناع، أو السلم، أو القرض"³.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسة المايكروية (متناهية الصغر)، وبما يتناسب والواقع الأردني، هي المؤسسة التي تشغل بين فرد إلى أربعة، والمؤسسة المتوسطة هي تلك التي تضم من 5 إلى 19 عاملاً.

حدود البحث

اقتصر هذا البحث على الصيغ الإسلامية في تمويل المشروعات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة في الأردن. كما تقتصر البيانات، ومعها حدود التعميم، على فترات مختلفة، تمتد في أحدثها حتى نهاية العام 2012.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في هياكل اقتصادات غالبية دول العالم. ولعل خصائص هذه المؤسسات، هي التي منحها تلك المكانة. كما أن وجود مجموعات أو أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة، متقاربة في الحجم، والتي تعمل في إطار ظروف تنافسية، وتشغل أعداداً كبيرة من العمال، سيعمل لا محالة على تحقيق العادلة في توزيع الدخل"⁴.

ولعل من أهم المميزات والخصائص التي تؤهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بدور قيادي في تنشيط الاقتصاد⁵، سهولة التأسيس: حيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، فهي تعتمد أساساً على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي. وهناك أيضاً قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد، وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف

1 عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع- عمان الطبعة 1999، ص 15. وانظر: حمزة الشمني، إبراهيم الحزراوي، الإدارة المالية، عمان الأردن- الطبعة الأولى 1998، ص 20.

2 منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، بحث تحليلي، رقم 13 مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، دمك، ط 3، 2004، ص 12.

3 صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، 2007.

4 عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 1، 1995، ص 42-44.

5 عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 48.

أفراد (مؤسسات فردية)، وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر. وتتميز تلك المؤسسات كذلك بجودة الإنتاج. ومن ميزاتها كذلك، نقص التكاليف الضرورية للتدريب.

تعود فكرة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس، البنغالي الذي حاز جائزة نوبل للسلام في العام 2006. ويونس، الذي كان يعمل أستاذاً في كلية الاقتصاد في جامعة شيتاكونغ في دكا (عاصمة بنغلاديش) فكّر بمساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القروض الصغيرة"، الذي يتمّ بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادةً ما تتطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية؛ لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضماناً لما يحصلون عليه من قروض، ولافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي. ثم أطلق محمد يونس مشروع "غرامين" في العام 1977، الذي نال صفته المصرفية سنة 1983، وقُدّم منذ نشأته حوالي 69,4 مليار دولار، قروضا صغيرة، ومتناهية الصغر، سُدّد المقترضون 99% منها. وبذلك، راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض متناهية الصغر؛ للحدّ من الفقر؛ من خلال تمكين الفقراء عموماً، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة دخلهم، وإيجاد فرص توظيف جديدة، وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر، حيث يعيش 2,8 مليار من سكان العالم، البالغ عددهم 6,4 مليار شخص على أقلّ من دولارين يومياً، ومنهم 1,1 مليار ممّن يعيشون في فقر مدقع، وبدخل أقلّ من دولار واحد يومياً (أي تحت خط الفقر)¹.

تُعَدُّ تجربة القروض الصغيرة في غالبية البلدان العربية حديثة العهد، وتعود إلى بدايات تسعينيات القرن الماضي. فقد تأسّس البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في عمّان/الأردن، وبنك الأمل في اليمن، وبنك الإبداع في البحرين، ومؤسسة الأمل في مصر، وغيرها من الإسهامات، فضلاً عن بنوك الفقراء، وغيرها من المؤسسات الرسمية والخاصة. وبالرغم من كل ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالي 60 مليون شخص في العالم العربي يعيشون بمعدّل دخل يقلّ عن دولارين يومياً، وأنه حتى العام 2009 تمتّ تلبية الطلب على منتجات التمويل متناهي الصغر وخدماته بنسبة أقلّ من 10% فقط، ولاسيما أن القطاع المالي يفضل التركيز على قطاع السوق الأغنى لأن مخاطره أقلّ وربحيته أعلى².

التمويل الإسلامي

إن من أهم أهداف التمويل الإسلامي إيجاد بدائل للتمويل متوافق مع الشريعة مثل القرض بدون فائدة، وإيجاد فرص عمل، من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى، وهذا بالتالي يسهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تقيد المجتمع³.

1 المصارف العربية، دراسة 5، متاح من الموقع: <http://www.uabonline.org/> (تحميل: 2012/1/24).

2 المصارف العربية، دراسة 5، مرجع سابق.

3 صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، 2007.

تشير التقارير الاقتصادية الدولية إلى أن أغلبية الناس في البلدان النامية، والذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة مليارات نسمة، غير مشمولين بالخدمات البنكية، ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تساعدهم على تحسين سبل معيشتهم. فيما قدرت احتياجات المنطقة العربية لتلبية الطلب على التمويل متناهي الصغر للمشاريع الصغيرة بحسب تقرير "التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه" الذي أصدره صندوق النقد العربي في العام 2010 بنحو 4 مليارات دولار. كما جاء في التقرير أن "الوطن العربي يعدّ من أقلّ الأقاليم اعتماداً على آلية القروض الصغيرة والقصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر"، وأن "عدد الفقراء الناشطين اقتصادياً في البلدان العربية كان قد بلغ حتى نهاية العام 2007 نحو 2,2 مليون عميل، بمحفظة قروض مقدارها 900 مليون دولار". وكان التقرير قد توقع أن يصل حجم الطلب على التمويل متناهي الصغر لنحو 10 ملايين عميل خلال العام 2010، مقابل 5 ملايين في العام 2009. وبحسب أرقام "التقرير الإقليمي العربي للتمويل الأصغر" للعام 2010، الصادر عن شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)، فإن الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر البالغة 502 مؤسسة في المنطقة العربية تجاوز ثلاثة ملايين مقترض بمحفظة إجمالية بلغت 1,59 مليار دولار أميركي، وأنه على الرغم من تقلص الانتشار في المغرب العربي، إلا أن التمويل لا يزال يتركز في مصر والمغرب بتغطيتهما 76% من إجمالي المقترضين و 61% من إجمالي محفظة القروض، حتى نهاية العام 2009. وتشير تقديرات التقرير إلى وجود فجوة انتشار مقدارها (19) مليون شخص مؤهل للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للحصول عليه¹.

وهنا، يبدو ضروريا الإشارة إلى دور البنوك الإسلامية في مجمل هذا الإطار العام. ويمكن في هذا المعنى العام تلخيص أهمية البنوك الإسلامية، في: 1. القيام بدور البديل الشرعي للمصارف الربوية. 2. تجميع المدخرات واستثمارها. 3. تمويل التجارة. 4. القيام بالأعمال الخدمية. 5. خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: فالتمويل بالمشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها من الأساليب الإسلامية يزيد في تشغيل الأيدي العاملة، ويزيد في التخفيف من حدة البطالة كما يزيد من حجم المنتجات والانتعاش الاقتصادي².

ولعلّ هذا كله يأتي بالتوافق مع تجميع أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة، وتعبئتها؛ لأن الشريعة تحرم الاكتناز وتحاربه؛ إذ إنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي من الممكن أن تحقق عائدا لأصحابها أو للمجتمع ككل³. كما يفترض أن تعمل البنوك الإسلامية على توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا و الأكثر أهمية للفرد والمجتمع، فهي تسهم في تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية و تطويرها⁴.

1 المصارف العربية، دراسة 5، مرجع سابق.
2 كمال خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، 2002، ص 111-113.
3 حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 94.
4 حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، المرجع السابق نفسه، ص 95. و محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 29.

ولا بد أن تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات، باعتبارها جميعاً الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، والإفادة من تجارب الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تمت في هذا المجال، وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع¹.

ثانياً: الدراسات السابقة

فيما يأتي عرض لعدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع هذا البحث:

هدف بحث ناصر ومحسن² تقصي المدى الممكن لإسهام صيغ التمويل المصرفية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصل الباحثان إلى أنه، وحتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو، لا بد لها من مواجهة أهم العقبات، والتي تتمثل في عدم مقدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها.

هدفت دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني³ إلقاء الضوء على واقع العمل في قطاع المشروعات الميكروية والصغيرة، والسياسات الواجب اتخاذها لتفعيل دور المؤسسات العاملة والرائدة في هذا المجال. اعتمد البحث على فلسفة التمويل الميكروي والصغير، وتجاربه المثلى في العالم؛ نظرياً، وميدانياً. كما استند إلى المعلومات الأردنية الرسمية المنشورة.

انطلق الأسرج⁴ في بحثه من أن التشغيل يقف على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي. واستند البحث إلى الدور الرئيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، إلى جانب إسهامها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة.

هدفت دراسة النصور⁵، بين أهداف أخرى، تقدير دالة الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن وهي: صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق الحرفيين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المشروعات الصغيرة الممولة من صناديق التنمية والتشغيل وقروض الحرفيين تتسم بكثافة في عنصر العمل، بينما تتسم المشروعات الممولة من مؤسسة الإقراض الزراعي بكثافة عنصر رأس المال.

1 محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 30. وكذلك: صالح حميد العلي، المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية، اليمامة، بيروت، 2005، ص 29. وكذلك: محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 66. ومحمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 380، 387.

2 د. سليمان ناصر وعواطف محسن. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل". 23-24 شباط/فبراير 2011، غرداية - الجزائر.

3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. التمويل الميكروي والصغير في الأردن. آب 2011.

4 حسين عبدالمطلب الأسرج. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية مجلة الباحث - 8- 2010، ص 47-58.

5 إياد عبد الفتاح النصور. قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (16)، العدد (3)، أيلول/سبتمبر 2009، ص 383-407.

وهدفت دراسة السميرات¹ تعرّف المشكلات المالية والإدارية التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب في الأردن. وقد أجريت الدراسة على عينه قوامها 260 مشروعاً باستخدام استبانة تضمنت خمسة أبعاد (التأسيس، التمويل، الإدارة، دعم الدولة والبيئة المحيطة). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مشكلات عدم توافر رأس المال الكافي ونقص الضمانات المطلوبة للاقتراض، احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أصحاب هذه المشاريع.

وقدّمت ورقة بصبوص² البحثية، بين مسائل أخرى، ملامح عامة لبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، كما قدمته وزارة التخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية (تشرين الأول/أكتوبر 2008)، وبين تلك المحاور، ورد دعم المشروعات الصغيرة، الذي يهدف إلى تقديم التمويل للأفراد والهيئات المحلية (الجمعيات التعاونية) لتنفيذ مشاريع إنتاجية مدرة للدخل تسهم في خلق فرص عمل إضافية بموجب معايير وأسس معتمدة. وبين الباحث التوجه نحو دعم قطاع التمويل الميكروي (الصغير جداً، متناهي الصغر).

تناول بلعباس³ في بحثه العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا، سواء تعلق الأمر بإنشاء مؤسسات مالية تطرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أو بتطور نشاط هذه المؤسسات في حالة حصولها على اعتماد من جانب "هيئة مؤسسات القرض وشركات الاستثمار".

وتناولت الباحثتان موسوس وبلغنو⁴ ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في دراسة حالة خاصة بالجزائر. وبينتا في دراستهما مفهوم محيط المؤسسات (بيئة المؤسسات) ومكوناته، وواقع محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية وسبل الارتقاء به، وأهمية ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج البحث

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في العالم، ومنها اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فنجد أن هذه المؤسسات تشكل نسبة 99% من مؤسساتها، حيث توفر ما بين 40% إلى 80% الوظائف. وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بأكثر من النصف في الناتج المحلي الإجمالي لكل من: الدانمرك، إسبانيا، فرنسا، اليابان والبرتغال، وتوفر ما يفوق النصف أيضاً من مناصب

1 بلال يوسف السميرات. المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب. دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (30)، العدد (2)، 2009.

2 عادل اسماعيل بصبوص. برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009 - بيروت، (وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردنية، برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية).

3 عبدالرزاق سعيد بلعباس. التمويل الإسلامي في فرنسا. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21 ع 2، 2008 م/1429 هـ، ص: 99-116.

4 مغنية موسوس، سمية بلغنو. ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة الجزائر. الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، ص ص: 1091-1097، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 نيسان/ابريل 2006.

الشغل المأجورة في سائر البلدان تقريبا، وبنسبة تزيد عن 70% في كل من: بلجيكا، والدانمرك، وإسبانيا، واليونان، وإيرلندا، واليابان، والبرتغال، والسويد وسويسرا¹.

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي الدول النامية. حيث نجد أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة².

الجدول (1): إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في الاقتصادات الصناعية خلال عامي 2005/2004

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة	إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأميركية	53,7%	48,0%
ألمانيا	65,7%	34,9%
بريطانيا	67,2%	30,0%
فرنسا	69,0%	61,8%
إيطاليا	49,0%	40,5%
اليابان	73,8%	27,1%

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الصناعات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول/سبتمبر 2006، ص 4.

المشهد الأردني من منظور الحاجة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقدم دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني³ التي صدرت في آب/أغسطس 2011 عددا من المعطيات الهامة، التي يمكن إيجازها بأن الحكومة الأردنية أولت جهودا لتأسيس هيئات متنوعة تُعنى بتمويل قطاع المشروعات الميكروية والصغيرة ودعمها، إذ يعمل في الأردن ما يزيد عن 25 مؤسسة، ودائرة، وشركة، وهيئة تطوعية على تقديم برامج الدعم الفني، والتمويل لهذه المشروعات. فقد أنشئت 6 شركات تمويل ميكروي متخصصة بعد تبني الحكومة لبرنامج تحسين الإنتاجية الاجتماعية عام 1998، هذا إضافة إلى المؤسسات الحكومية المستقلة العاملة في هذا النشاط. أما توزيع المنشآت الأردنية بين ميكروية وصغيرة ومتوسطة، فيبينه الجدول (2) الآتي:

- 1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، حزيران/يونيو 2002، ص 22.
- 2 فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 65.
- 3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. التمويل الميكروي والصغير في الأردن. مرجع سابق.

الجدول(2): تصنيف المنشآت الاقتصادية الأردنية حسب حجم العمالة للسنوات 2007-2009

تصنيف المنشآت	التصنيف حسب عدد العمال	عدد العاملين 2007	عدد العاملين 2008	عدد العاملين 2009	نسبة العاملين %	عدد المنشآت 2007	نسبة المنشآت %
ميكروية	4-1	230236	241931	249960	26,4	130517	88,7
صغيرة	19-5	104214	109969	113618	12,0	13519	9,2
متوسطة	49-20	54159	100804	104150	11,0	1812	1,7
متوسطة	99-50	41331				595	
كبيرة	+100	441001	463700	479090	50,6	730	0,5
المجموع	-----	870941	916404	946818	100	147174	100

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (آب 2011)، استنادا إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة في مسح الاستخدام 2008، نيسان، 2010.

تأسس في الأردن عددا من المؤسسات والبرامج التمويلية العامة المتخصصة، مثل: بنك الإنماء الصناعي عام 1964، ومؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام عام 1972، وصندوق المعونة الوطنية عام 1987، وصندوق التنمية والتشغيل عام 1989. هذا، إضافة إلى مؤسسات وشركات التمويل الميكروي المنشأة بعد حزمة الأمان الاجتماعي، وبرنامج الإنتاجية الاجتماعية عام 1999، فما بعد، والتي بلغ عددها سبع مؤسسات متخصصة، هي: الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة/تمويلكم (1999)، والشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة (1999)، وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة (1999)، وصندوق إقراض المرأة (2001)، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (2004)، وآخرها شركة فينكا (2007).

والجدول (3) يقدم عددا من نتائج أعمال التمويل الميكروي والصغير في الأردن، من حيث المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، وعدد القروض القائمة حتى نهاية عام 2009، وفرص العمل المقدّرة، وبيانات أخرى.

- 1 تمت خصخصة باقي المؤسسات المملوكة للحكومة بع عام 2008.
- 2 تقدير بتوفير الاقتصاد ل 30414 فرصة عمل صافية خلال عام 2009.
- 3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. التمويل الميكروي والصغير في الأردن، مرجع سابق.

(3) الجدول

انجازات التمويل الميكروي والصغير في الاردن حتى نهاية عام 2009

المؤسسات التمويلية	عدد القروض الفعالة (القائمة)	حجم التمويل القائم المحفظة (مليون دينار)	متوسط قيمة القرض دينار	فرص العمل المقترنة *	متوسط القرض لكل فرصة عمل دينار / فرصة	متوسط كلفة فرصة العمل بالدينار **
صندوق التنمية والتشغيل DEF	20,133	43.781	2120	12,550	3,488	6,340
مؤسسة الاقراض الزراعي * ACC	10,800	40.68	3765	5,400	7,530	13,690
وزارة التنمية الاجتماعية * MOSD	1,123	1.389	1237	560	2,480	4,510
البنك الوطني للمشاريع الصغيرة AIWatani	23,687	13.646	412	3,670	3,720	6,760
الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة Tamweelcom	38,941	13.218	243	6,035	2,190	3,980
الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة AMC	2,853	5.133	1285	714	7,200	13,090
صندوق اقراض المرأة MFOW	48,160	17.1	254	7,465	2,290	4,160
شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة MEMCO	11,885	17.312	1040	2,970	5,820	10,580
شركة فينكا 2007 FINCA	8,832	3.626	293	1,370	2,645	4,810
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية GUVS	2,030	1.124	553	1,015	1,100	2,000
الصندوق الأردني الهاشمي JUHOD	2,500	1.72	687	1,250	1,375	2,500
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأوروا UNRWA	5,027	3.55	705	2,500	1,420	2,580
المجموع الكلي	175,971	162.46	923	45,500	3,570	6,490

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات المذكورة، و موقع www.themix.org/mfi/country/Jordan/.
 تقدير & ** تقدير وفقا لإجمالي كلفة المشروع.

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (آب 2011) استنادا إلى تقارير المؤسسات المذكورة، وموقع:

www.themix.org/mfi/country/Jordan/

ومن الملاحظ أن حجم قطاع تمويل المشروعات الميكروية والصغيرة في الأردن يصل إلى 98% من حيث عدد المنشآت في الأردن، وأن كل العاملين في المنشآت الميكروية والصغيرة (99,98%) هم في القطاع الخاص. ما يُلاحظ أن المشروعات الصغيرة في الأردن تسهم بحوالي 30% بالمائة من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي، وتستوعب نحو 35% من قوة العمل.

ويُعدّ الأردن ثالث دولة عربية من حيث حجم محفظة الإقراض الميكروي والصغير (بعد المغرب ومصر)، والأول عربيا بمقارنة حجم المحفظة نسبة إلى عدد السكان، وكذلك بمقارنة عدد المقترضين إلى السكان، ويلاحظ أن حجم المحفظة المخصصة للتمويل في الأردن للفترة 2006-2009 قد نما بمعدل 10,3% سنويا، فارتفع إلى 162,5 مليون دينار بنهاية عام 2009، كما زاد عدد القروض الفعالة بمعدل 21,8% سنويا، فارتفع إلى حوالي

176 ألف قرض بنهاية عام 2009. أما فرص العمل الفعلية المتولدة من المشروعات الممولة، فقد تراجعت إلى حوالي 45500 فرصة عمل قائمة مع نهاية عام 2009، بمعدل تراجع بلغ (3,4%) سنوياً. ولكن هذه الأرقام المجردة تقدّم في ذاتها القليل فحسب، ما لم تؤخذ في السياق الاقتصادي والاجتماعي الأردني الأعم. ويبدو ضرورياً تناول المؤشرات الأردنية ذات الدلالة، وهي مؤشرات تتصل مباشرة بالدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الميكروية متناهية الصغر والصغيرة، في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، على وجه الخصوص. وفيما يأتي توصيف مكثف لعدد من المعالم المركزية، التي يصعب دونها استيعاب واقع التمويل المايكرو متناهي الصغر والصغير في الأردن، والحاجة إليه في أبعاد عديدة، اقتصادية-تنموية، واجتماعية، وسياسية.

العمالة والبطالة: ارتفع معدل البطالة في المملكة إلى 12,9% عام 2011، مقابل بلوغه 12,5% لعام 2010 حسب بيانات العمالة والبطالة التي أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة. وعاد معدل البطالة إلى مستوياته في عام 2009 الذي أعقب الأزمة المالية العالمية. والجدول (4) يبين معدلات البطالة في الأردن منذ العام 1950 حتى نهاية العام 2011.

الجدول (4): معدلات البطالة في الأردن للفترة من 1950-2011

السنة	معدل البطالة (%)	السنة	معدل البطالة (%)
1950-1952	25-33	1991	18.8
1955	16.5	1992	18
1961-1965	7-8	1993	18.8
1966	4-5	1994	15
1968	9.9	1995	14.2
1969	11.5	1996	12
1970	13.7	1997	14.4
1972	14	1998	15.2
1973	11.1	1999	15.6
1974	8	2000	13.7
1976-1980	1.6-3	2001	14.7
1981	3.9	2002	15.3
1982	4.3	2003	14.5
1983	4.8	2004	12.5
1984	5.4	2005	14.8
1985	6	2006	14.0
1986	8	2007	13,1
1987	8.3	2008	12,7
1988	8.9(*)	2009	12,9
1989	10.3	2010	12,5
1990	16.8	2011	12,9

المصدر: من إعداد الباحث (جزئياً)، استناداً إلى أ.د. محمد محمود السرياني، البطالة في الأردن، قسم الجغرافيا-جامعة اليرموك، اربد-الأردن، حيث استند بدوره إلى مراجع عديدة، منها: تقارير وزارة العمل السنوية للأعوام 86-1991، وبيانات دائرة الإحصاءات العامة: تقارير مسح العمالة والبطالة 2001-2006م، واستند الباحث في إتمام الجدول للأعوام 2007-2011 إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة: تقارير مسح العمالة والبطالة لهذه السنوات.

ولعل من الجدير ملاحظة وجود خلاف شديد لا يزال قائماً حتى الآن حول موضوعية نسب البطالة وأرقامها في المصادر المختلفة. فمثلاً تشير تقارير وزارة العمل أن نسبة البطالة كانت عام 1982 (3,4%) في حين كانت أرقام مسح القوى البشرية لسنة 1982 تقدم نسبة 6,5%، وكذلك الحال في أرقام 1987 فقد ذكر تقرير مسح الصحة والتغذية أن نسبة البطالة كانت (14,8%)¹.

وفيما يخص عدد السكان الأردنيين النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر، يبين الجدول (5) حجم القوى العاملة في الأردن عام 2010، كما يبين الجدول (6) عدد السكان الأردنيين النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس للفترة 2006-2010.

الجدول (5): حجم القوى العاملة في الأردن عام 2010

المؤشر	ذكر	أنثى	المجموع
المشتغلون	1033015	202933	1235948
المتعطّلون	119838	56348	176186
قوة العمل الأردنية	1152853	259281	1412134
العمالة الوافدة المرخصة	248449	49892	298341
مجموع القوى العاملة	1401302	309173	1710475

المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تقارير مسح العمالة والبطالة لسنة 2010، والصادرة عام 2011.

الجدول (6): عدد السكان الأردنيين النشيطين اقتصادياً ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس للفترة

2010-2006

الجنس	2006	2007	2008	2009	2010
ذكر	1035544	1071472	1103906	1142651	1152853
أنثى	191693	241177	238909	258154	259281
المجموع	1227237	1312649	1342815	1400805	1412134

المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تقارير مسح العمالة والبطالة للسنوات 2006-2010

والجداول (7، 8، 9) تقدّم بيانات خاصة قوة العمل الأردنية (مشتغلون ومتعطّلون) ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (حسب الجنس) لعامي 2009 و 2010، وعدد المتعطّلين الأردنيين ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المحافظة، للأعوام (2006-2010)، لكل من الذكور والإناث. وهذه الجداول تقدّم بيانات يمكن الاستناد إليها في حدود مقبولة، لتلمّس مواقع الخلل، تمهيداً لبيان الدور الذي يمكن للمؤسسات الميكروية (متناهية الصغر)، والصغيرة، القيام به في مواجهة مشكلات البطالة والفقر.

1 محمد محمود السرياني. قسم الجغرافيا- جامعة اليرموك، إربد- الأردن (ب. ت، ب. د. ن).

الجدول (7): قوة العمل الأردنية (مشتغلون ومتعطلون) ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر (حسب الجنس) لعامي 2009 و 2010

2010			2009			المؤشر
المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر	
1235948	201933	1033015	1220520	195991	1024529	المشتغلون
176186	56348	119838	180285	62163	118122	المتعطلون
1412134	259281	1152853	1400805	258154	1142651	المجموع

المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تقارير مسح العمالة والبطالة لسنتي 2009-2010.

الجدول (8)

عدد المتعطلين الأردنيين الذكور ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب المحافظة 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	المحافظة
43971	41423	33503	36184	41297	العاصمة
7612	7205	7295	7289	8108	البلقاء
19393	18227	15158	14249	17091	الزرقاء
3651	3543	3384	3593	3408	مادبا
19585	22537	25740	25179	23881	اربد
6180	5727	5037	5570	6702	المفرق
3156	3077	3702	3507	3498	جرش
2164	2760	2653	3120	4104	عجلون
5836	5881	6173	5113	7979	الكرك
1706	1790	2057	1660	1793	الطفيلة
2982	3035	3956	2793	2936	معان
3602	2916	3257	2156	2680	العقبة
119838	118122	111916	110413	123479	المجموع

المصادر: إحصاءات العمل - تقديرات دائرة الإحصاءات العامة حسب مسح العمالة والبطالة.

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (آب 2011)، استنادا إلى إحصاءات العمل - دائرة الإحصاءات العامة: مسح العمالة والبطالة للأعوام 2006-2010.

الجدول (9)

عدد المتعطلات الأردنيات من أعمارهن 15 سنة فأكثر حسب المحافظة
2010-2006

المحافظة	2006	2007	2008	2009	2010
العاصمة	19852	20695	17984	20113	20479
البلقاء	3530	4295	3720	4920	4095
الزرقاء	5004	6479	6480	8055	5218
مادبا	1648	2424	1467	1988	1568
اربد	7298	13023	13103	12249	11014
المفرق	1792	3054	2307	2343	2263
جرش	1421	2242	1986	1719	1542
عجلون	1488	2194	1865	1860	1940
الكرك	3681	3661	5022	4310	4075
الطفيلة	836	1228	1249	1510	1193
معان	753	1512	1724	1826	1566
العقبة	607	983	1292	1268	1395
المجموع	47911	61790	58198	62163	56348

المصدر: إحصاءات العمل - تقديرات دائرة الإحصاءات العامة حسب مسح العمالة والبطالة.

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (آب 2011)، استنادا إلى إحصاءات العمل - دائرة الإحصاءات العامة: مسح العمالة والبطالة للأعوام 2006-2010.

أما الوضع الراهن فيما يخص العمالة والبطالة، فعمل أحدث البيانات التي تصفه، تتمثل في معطيات مسح دائرة الإحصاءات العامة الذي غطى الربع الرابع من عام 2011. وتبين من ذلك المسح أن معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية من الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى¹. وأشارت النتائج إلى أن 0,5% من المتعطلين هم أميون، وأن 45,6% من المتعطلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي، في حين كانت النسبة المتبقية 54,4% من حملة الشهادة الثانوية فأعلى (بيانات الربع الرابع من عام 2011). وتباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 22,8%، مقابل 67,6% من الإناث. وسجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة، حيث بلغ 34,3% و 27,2% لكل منهما على التوالي. وسجل أعلى معدل للبطالة في محافظة الكرك، حيث بلغ 18,8%، وأدنى معدل في محافظة العقبة، حيث بلغ 6,96%

وبلغت نسبة المشتغلين من مجموع السكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر 34,2%. وتركز 62,7% من المشتغلين الذكور في الفئة العمرية 20-39 سنة، وبلغت النسبة للإناث 73,6%، وكانت المؤهلات العلمية لحوالي نصف

1 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2012

المشتغلين أقل من الثانوي و 13% ثانوي، و 38,3% أعلى من الثانوي. وأظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة أن 5,8% من المشتغلين الذكور يعملون في المهن الأولية، في حين بلغت نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن ومهنة المتخصصين 16,3% و 18,6% لكل منهما على التوالي. وتركز حوالي 55,8% من المشتغلات الإناث في مهنة المتخصصين و 13% في مهنة الفنيين والمتخصصين المساعدين¹. وبحسب البيانات، فإن 24,9% من مجموع المشتغلين يعمل في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14,4%. وأظهرت النتائج تفاوتاً واضحاً في توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث تبين أن 55,2% من مجموع قوة العمل الذكور كانت مستوياتهم التعليمية دون الثانوية، مقابل 14,1% فقط للإناث².

تبقى هذه المعطيات مجتزأة، ما لم تؤخذ معها عوامل أخرى هامة، تُعدّ من المركّبات البارزة للصورة الأردنية الأشمل فيما يخصّ الفقر والبطالة. ولعل بالإمكان تكثيف هذه العناصر والعوامل المركّبة، في: يمثل الريف الأردني محورا بارزا في أي عمل جاد ساع للحد من مشكلتي الفقر والبطالة. والتمويل الإسلامي للمشروعات الميكروية (متناهية الصغر) يبدو الأكثر ملاءمة لمساعدة الأسر الريفية الفقيرة، ودعمها من أجل أن تتحول إلى قوى منتجة. وفي الحقيقة، تمنح مؤسسة الإقراض الزراعي المزارعين قروضا متفاوتة منذ إنشائها في بداية الستينيات من القرن الماضي، وتغطي أكثر من خمسين بالمائة من إجمالي القروض القائمة، ولكن الحاجة ماسة إلى ما هو أكثر من ذلك.

وفي الواقع، توجد في الأردن أكثر من خمسين هيئة ومؤسسة ووحدة حكومية أو تطوعية في الأردن تعمل في مجال مكافحة الفقر والبطالة من خلال: برامج المعونة الوطنية، دعم المواد الغذائية، توفير الخدمات الصحية، التعويض الناجم عن تغيير أسلوب دعم القمح، حزمة الأمان الاجتماعي، شبكة الحماية الاجتماعية، المعونات النقدية، المعونات الطارئة والاستثنائية، مساعدة الطلبة الفقراء والتأمين الصحي للأسرة الفقيرة، وغيرها. إلا أن الأرقام تقول بوضوح، إن مستويات الفقر والبطالة تراوح مكانها في قيمها النسبية، وترتفع في أرقامها المطلقة؛ نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وفي المتدفّقين تباعا بحثا عن عمل.

كما إن هناك مشكلات عميقة ومتراكمة خاصة باللاجئين الفلسطينيين، والأردن أكبر مضيف لهم، حيث تنتشر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء الأردن؛ بما يضيف أعباء وتحديات اقتصادية واجتماعية كبرى. وفي هذا كله، يبدو من المهم الإشارة إلى العمالة الوافدة، في بلد فقير المقدرات الطبيعية -نسبيا. فالعمالة الوافدة لا تزال تحتل نسبا عالية من إجمالي حجم التشغيل، إذا أخذت في الاعتبار الظروف الأردنية الاقتصادية الخاصة والصعبة، رغم تراجع أعداد العمال الوافدين للمملكة المسجلين رسميا لدى وزارة العمل بنسبة تراوحت حول 11% خلال عامي 2010 و 2011 لتبلغ نحو 298 ألف عامل وافد، من الحاصلين على تصاريح عمل رسمية، وفق قانون العمل الأردني، مقابل نحو 336 عاملا وافدا كانوا مسجلين لدى وزارة العمل خلال العام 2009. ووفقا

1 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2012 (مسح الربع الرابع من عام 2011) - مرجع سابق.

2 دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2012 (مسح الربع الرابع من عام 2011) - مرجع سابق.

لإحصائيات رسمية حول مؤشرات احتساب نسبة العمالة الوافدة منسوبة لحجم القوى العاملة في المملكة ووفقاً لفرضية احتسابها على أساس أن أعداد العاملين الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل بلغت حتى العام 2010 نحو 300 ألف عامل وافد منسوبة لحجم القوى العاملة الأردنية (عاملون ومتعطلون) والبالغ تعدادهم نحو 1,4 مليوناً، لتكون نسبة العمالة الوافدة في هذه الحالة 21,4% من القوى العاملة الأردنية المحلية. وترتفع نسبة الوافدين في حال احتساب إجمالي أعداد العمالة الوافدة (مع تصاريح عمل أو بدونها، والبالغ تعدادهم نحو 420 ألف عامل وافد) منسوبة للقوى العاملة الأردنية (عامل ومتعطّل) لترتفع نسبة العمالة الوافدة إلى نحو 30% من مجمل حجم القوى العاملة الأردنية وفقاً لهذه الفرضية. كما ترتفع النسبة أيضاً في حال احتساب إجمالي تعداد العمالة الوافدة (420 ألف عامل وافد) منسوبة لحجم القوى العاملة الأردنية فعلياً (1,22) مليون عامل محلي، مع استثناء المتعطّلين)، ترتفع النسبة إلى 34,3%.

وفيما يشبه إجمال للمحصّلات الإجمالية للصورة الأردنية العامة، بلغ عدد الفقراء في المملكة نحو 800 ألفاً، فيما ارتفعت جيوب الفقر من 20 جيباً عام 2006 إلى 32 جيباً عام 2008. وأظهرت نتائج مسح الفقر في الأردن أن 13,3% من إجمالي سكان المملكة يقعون تحت خط الفقر العام المطلق. وبحسب التوزيع الجغرافي لمعدل الفقر المطلق على محافظات المملكة، فقد جاءت العاصمة فوق خط الفقر المطلق للمملكة، إذ بلغ خط الفقر فيها 7,3 دنانير للفرد الواحد سنوياً، بينما بلغت في مادبا وعجلون 677 ديناراً لكل منهما، ثم معان 674 ديناراً، ثم البلقاء 672 ديناراً، ثم الكرك 669 ديناراً للفرد الواحد سنوياً¹.

ويبدو من المهم تأكيد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما يزيد على 95% من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع الصناعي².

وبلغ حجم سوق القروض الصغيرة في الأردن حوالي 135 مليون دولار غطت نشاطات أكثر من 159,5 ألف مقترض، الأمر الذي وضع الأردن في المرتبة الثالثة عربياً بعد مصر والمغرب (بيانات 2011 - شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل). التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر). وهناك حوالي 833,1 ألف أردني يعيشون تحت خط الفقر ونسبة تشكل 14% من إجمالي عدد السكان. وتوقع تقرير الذي يغطي 12 بلداً عربياً ويمثل 90 بالمائة من إجمالي نسبة انتشار التمويل الأصغر في العالم العربي إلى وجود 378 ألف في سن العمل مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر في الأردن، كما أن 205,4 ألف شخص من السكان في سن العمل يستطيعون الانتفاع بخدمات التمويل الأصغر، حيث يحتاج القطاع إلى ضخ حوالي 167 مليون دولار. وقد تنوعت هيئات قطاع التمويل الأصغر في الأردن ما بين منظمات شبه حكومية وغير حكومية وشركات ربحية وغير ربحية³. وحقق قطاع التمويل الأصغر الأردني وسيط قوي للعائد على الأصول قدره 7%، متخطياً بذلك الوسيط

1 دائرة الإحصاءات العامة. بيانات السنوات الأعوام (2006-2008).

2 حاتم الحلواني (رئيس غرفة صناعة الأردن). غرفة صناعة الأردن، ورشة عمل تعريفية للقطاع الصناعي حول برنامج ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية. 2012/2/25. وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

3 شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل). التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر، 2011.

العربي الذي وقف عند 3,4%، حيث يصل هامش الربح إلى ما نسبته 25%، كما ارتفع متوسط إيرادات محفظة القروض إلى 35%.

ومن المعطيات ذات الدلالة الهامة، أن متوسط كلفة توليد فرصة عمل جديدة في المشاريع الميكروية والصغيرة بلغ حوالي 6500 دينار للعام 2009، مقارنة بكلفة فرصة العمل لدى الحكومة المركزية، والمقدرة بمبلغ 11950 ديناراً، وبمبلغ 14290 ديناراً للمؤسسات العامة المستقلة للعام نفسه، وربما كان متوسط الكلفة عالياً؛ لشموله المشاريع الصغيرة، وعدم اقتضائه على الميكروية. ولعل من المهم تأكيد أن المشروعات الميكروية تُعرّف في الأردن بأنها المشاريع التي تشغل أربعة عمال فأقل، والمشاريع الصغيرة بأنها تلك التي تشغل (5-19) عاملاً، ووفقاً لمسوحات دائرة الإحصاءات العامة، يعمل في هذه المشروعات ما نسبته 38,4% من مجمل العاملين الأردنيين (363,6 ألف عامل في هذه المشروعات للعام 2009)، بينما توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة 23% من العاملين فقط، كما أن المشروعات المتوسطة تحتاج إلى منتجات وبرامج تمويلية مختلفة¹.

تخصيص جزء من أموال الزكاة لإنشاء مصرف إسلامي متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: لو أخذنا القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق عمان المالي في نهاية عام (2010)*، لوجدنا أنها تبلغ 21858 مليون ديناراً². وانطلاقاً من تقدير مقبول على نطاق واسع في أوساط الاقتصاديين، فإن 80% من السكان يملكون 20% من الثروة، فيما يملك الأكثر غنى، ونسبتهم 20% من الأفراد ما نسبته 80% من الثروة، فيصح -نظرياً على الأقل- إدخال ما نسبته 80% من تلك القيمة السوقية للأسهم، في وعاء الزكاة، وتكون القيمة المعدلة التي تدخل في وعاء الزكاة 17486 ديناراً (80% من القيمة السوقية لأسهم). وهذه النسبة تبدو عادلة وموضوعية، كون أصحاب الأسهم هم عموماً من الفئات الميسورة نسبياً في المجتمع الأردني. ودون الخوض في مختلف الاجتهادات الفقهية الخاصة بزكاة الأسهم، يمكن التعامل مع المبالغ المقدرة من زاوية افتراضية، لبيان الأثر الذي يمكن أن يحدثه في مواجهة الفقر والبطالة، بتطبيق فريضة الزكاة.

ولو أخذنا أيضاً ودائع القطاع الخاص (أفراداً ومؤسسات) غير شاملة الودائع الحكومية في البنوك الأردنية المرخصة: البنوك التجارية التقليدية، والإسلامية، والعقارية، والاستثمارية، والمتخصصة، لانطبق الحال نفسه على ما ورد بخصوص الأسهم على الودائع في البنوك، سواء من حيث شروط دخول الودائع في وعاء الزكاة، أو من حيث القبول بأن 80% من السكان يملكون 20% من الثروة، فيما يملك الأكثر غنى، ونسبتهم 20% من الأفراد ما نسبته 80% من الثروة. وأدخلت في وعاء الزكاة، ما نسبته 80% من الودائع، كونها ودائع أغنياء حقت عليهم الزكاة. فقد وصل مقدار تلك الودائع عام 2010 مبلغ (225,5) مليون ديناراً³، ولو احتسبنا بالطريقة نفسها

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. التمويل الميكروي والصغير في الأردن. مرجع سابق.

2 تقرير البنك المركزي الأردني للعام 2010 (صدر في 2011).

*القيمة السوقية للشركة نهاية العام = سعر السهم في السوق المالي يوم الاغلاق نهاية العام ضرب عدد اسهم الشركة

³ تقرير البنك المركزي الأردني للعام 2010، والصادر عام 2011.

التي وردت في احتساب الوعاء للأسهم (80%)، لكان المبلغ الذي تستحق عليه الزكاة (18004) مليون دينار. وبجمع المبلغين المعدّلين (80% من المبلغ الإجمالي) الخاصين بالأسهم والودائع، واحتساب سعر الزكاة (2,5%)، يكون مبلغ الزكاة لعام 2010 (887) مليون دينار. ولو قارنا هذا المبلغ بما قدّمه صندوق المعونة الوطنية الأردني (نحو 80 مليون دينار خلال العام 2010) 1 للفقراء الأكثر حاجة (ذوي الحاجة الماسة التي لا تحتل أي تأجيل) لوجدنا أنه يفوقه بنحو تسعة أضعاف.

وبالمثل، ماذا لو تأسس مصرف إسلامي متخصص بتمويل المشروعات الميكروية والصغيرة أساساً، ولو بنسبة من مبلغ الزكاة السنوي؟

إن مثل هذا المصرف المتخصص أساساً بتقديم المساعدة والقروض للمشروعات الميكروية (متناهية الصغر)، والصغيرة، يستطيع تحقيق نتائج أفضل في الحد من البطالة والفقر، بالمقارنة مع ما قدّمته المؤسسات الداعمة للمشروعات الميكروية والصغيرة في الأردن طوال سنوات. والسؤال العملي اللاحق لهذا هو: ما دام الحديث يدور باستمرار عن محاربة الفقر والبطالة، دون نتائج جوهرية تُذكر، فلماذا لا يتمّ اللجوء إلى مثل هذا الخيار؟ أما الصيغ التي يمكن للمصارف أو غيرها من المؤسسات التمويلية الإسلامية اعتمادها في تمويل المؤسسات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، فهي كثيرة، ويمكن تكثيف وصفها في الفقرات الآتية:

أهم صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية، أو غيرها من المؤسسات التي تتيح تقديم التمويل في صيغ إسلامية، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

التمويل بصيغة المشاركة: تُطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها: - المشاركة في صفقة معينة: وهي اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة، وتنهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح.

- المشاركة الدائمة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

- المشاركة المتناقصة: وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع مستقبلاً، أي أنها اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين، حيث يسهم المصرف والشركاء في رأس مال المشروع بنسب معينة، على أن يقوم

الطرف الآخر بشراء حصة المصرف تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها حتى تنتقل حصة المصرف بالكامل من المشروع إلى الطرف الآخر، ويخرج المصرف من المشاركة¹.

التمويل بصيغة المضاربة²: في هذه الصيغة، يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته، ويكافأ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحققت) وفق نسب محددة مسبقا. وفي حالة الخسارة، يتحملها المصرف وحده، في حين يكون المضارب قد خسر جهده.

التمويل بصيغة المراجعة³: تسد هذه الصيغة احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة. ويمكن أن تستفيد البنوك الإسلامية من هذه الصيغة التمويلية في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصرف يكون غالبا بالتقسيط، تلك الاحتياجات التي تختلف حسب القطاعات المختلفة، ومنها: القطاع الحرفي، وقطاع المهن الحرة، والقطاع التجاري، والقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، وقطاع الإنشاءات.

التمويل بصيغة الإيجار التمويلي⁴: يتم تمويل البنك الإسلامي لهذه العملية بأن يطلب صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من البنك الإسلامي شراء أصل يتمثل في إحدى المعدات التي يحتاج إليها، بعد أن يقدم للبنك كافة البيانات المتعلقة بذلك الأصل من مواصفاته وسعره ومصدره (المورد)، ثم يقوم البنك بشرائه وتأجيريه لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الافتراضية أو الضريبية، ويكون ذلك بعقد إيجار فقط دون إشارة فيه إلى بيع الأصل في نهاية المدة، وعند استيفاء جميع الأقساط يتم إبرام عقد آخر بين المستأجر والبنك على هبة هذا الأصل أو شرائه بسعر رمزي.

التمويل بصيغة السلم⁵: يمكن للبنوك الإسلامية أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أساليب للسلم منها: أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة، على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تتجها المؤسسة هي السلم فيه، خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم مواز مع جهة أخرى لبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع، على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.

يتضح مما تقدم أن هناك عددا كبيرا من الأساليب التي يمكن للبنوك والهيئات التمويلية الإسلامية استخدامها في عمليات التمويل، وهي على نوعين أساسيين: أساليب التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، وأساليب التمويل القائمة على المديونية. ففي الأساليب التمويلية القائمة على المشاركة في عائد

1 جميل محمد سلمان خطاطبة: التمويل اللاربي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1992، ص 101. كما ورد لدى: د. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 11.

2 د. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 11-12.

3 د. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 12.

4 د. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 12.

5 د. سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 12.

الاستثمار، تبرز المضاربة، التي تُعدّ من الأساليب الشائعة العملية للتمويل في البنوك الإسلامية. أما المشاركة، فهي على أنواع، منها المشاركة المتناقصة، التي يحق فيها للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة، أو على مراحل، وفقا لشروط المشاركة، وقد يطلق على هذا النوع أيضًا بالمشاركة المنتهية بالتملك، فتكون المشاركة متناقصة من جهة البنك ومتزايدة من جهة الشريك¹. أما المشاركة الثابتة، والتي يُطلق عليها أيضا المشاركة الدائمة في رأس المال، ففيها، يشارك البنك شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال، فيصبح شريكا في ملكية هذا المشروع. ومن الصيغ الهامة كذلك، المزارعة، وهي تُعدّ من المشاركة، وهي قليلة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية. هي دفع الأرض إلى من يزرعها، أو يعمل عليها، والزرع بينها، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض)، والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر². وتُعدّ المساقاة من أساليب التمويل غير المعمول بها على نطاق واسع، رغم أن مجال تطبيقها واسع، وفيها، يقوم شخص أو طرف بسقي النباتات المملوكة لشخص أو طرف آخر، على أساس توزيع ناتج معين بينهما. وهي كالمزارعة، حكما وشرعا. وقد سبقت الإشارة إلى أساليب التمويل القائمة على المديونية، والتي تتمثل في: المرابحة، والسلم، والاستصناع، والإيجار³.

1 عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 1009

2 صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص 293.

3 سامي حمود، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد 3، العدد 2، 1996، ص 96.

ملخص النتائج، والتوصيات

انطلاقاً مما قدمه هذا البث من نتائج ومعطيات، يمكن الاستناد على عدد من الأنماط السائدة فيما يخص التمويل متناهي الصغر والصغير في الأردن، لتكثيف أهم النتائج والتوصيات، كما يأتي:

- توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في الأردن تكاد تكون ثابتة في العقد الأخير على الأقل، وبحدود (13%). وللتخفيف من حدة البطالة يوصي البحث بإعادة دراسة السياسات التي تم انتهاجها في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، والتي تتطلب تيسير تمويل المؤسسات والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، بالصيغ الإسلامية.
- نظراً للدور الديني، والوطني الاقتصادي، الذي يجب أن تضطلع به مؤسسات التمويل الإسلامي، فإن مهمتها الأبرز تتمثل في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الميكروية والصغيرة، وتقديم الضمانات لهذا التمويل.
- أن تقوم البنوك الإسلامية بتقديم التمويل للمشروعات الميكروية والصغيرة، وتيسير شروط الحصول على القروض لأصحاب هذه المؤسسات، خاصة منها، تلك المتعلقة بالضمانات، وتفعيل صيغ تمويل إسلامية أخرى، غير مفعلة، مثل الاستصناع والمزارعة، وغيرهما.
- النظر في إمكانية تأسيس بنك إسلامي تكون مصادر أمواله جزء من أموال الزكاة والصدقات؛ بهدف تمويل المشروعات الميكروية (متناهية الصغر)، والصغيرة.
- دراسة التجارب العربية والإسلامية والعالمية الناجحة في مجال التمويل الأصغر، وتأطيرها إسلامياً بما يتوافق والظروف الأردنية.
- توحيد جهود مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن، أو إيجاد مرجعية موحدة لها، في إطار منهجيات التمويل الإسلامي؛ توفيراً للوقت والجهد والكلفة، عند دراسة أحقية الحصول على التمويل، ودراسات الجدوى، والمخاطر، ومثيلاتها من المسائل.
- تشجيع البحث العلمي المتخصص في دراسة أنجع السبل والأدوات المتاحة لتمويل المشروعات الميكروية والصغيرة بالصيغ الإسلامية.
- دعوة أهل الخير؛ أفراداً ومؤسسات، إلى توجيه جزء من صدقاتهم لدعم التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تتأسس صناديق متخصصة بإدارة تلك الصناديق لهذا الغرض.

المراجع

- الأسرج، حسين عبد المطلب. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية مجلة الباحث (8)، 2010.
- بصبوص، عادل إسماعيل. برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية). الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اجتماع فريق الخبراء حول اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا، بيروت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009.
- بلال يوسف السميرات. المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب. دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (30)، العدد (2)، 2009.
- بلعباس، عبد الرزاق سعيد. التمويل الإسلامي في فرنسا. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 21 ع 2، 2008 م/1429 هـ.
- البنك المركزي الأردني. تقرير العام 2010 (الصادر في 2011).
- بيطار، منى لطفي، و فرحات، منى خالد. آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.
- الحسن، عرفان تقي. التمويل الدولي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع- عمان، 1999.
- حطاب، كمال. علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية. مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، 2002.
- حمود، سامي. دراسات اقتصادية إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد 3، العدد 2، 1996.
- الحنوي، محمد صالح، وعبد السلام، السيدة عبد الفتاح. المؤسسات المالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- الخصيري، محسن أحمد. البنوك الإسلامية. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
- خطاطبة، جميل محمد سلمان. التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1992.
- دادن، عبد الوهاب. الجدال القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الباحث، عدد 7، 2009/2010.
- سبري، حسن. الاقتصاد الإسلامي. مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
- السرياني، محمد محمود. البطالة في الأردن. جامعة اليرموك، إربد- الأردن (إنترنت: ب. ت، ب. د. ن).
- شعباني، إسماعيل. مقدمة في اقتصاد التنمية. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- الشلهوب، صلاح بن فهد. صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية. 2007.
- الشمي، حمزة، و الحزراوي، إبراهيم. الإدارة المالية. عمان الأردن، 1998.
- الشواربي، عبد الحميد، و الشواربي، محمد عبد الحميد. إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002.
- صندوق المعونة الوطنية الأردني، مُتاح: www.gpd.gov.jo
- عبد السلام، صفوت. الاقتصاديات في الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية. القاهرة، دار النهضة العربية، بدون تاريخ.
- عبد السلام، عبد الغفور وآخرون. إدارة المشروعات الصغيرة. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- عبد، فتحي السيد، و أحمد، أبو السيد. الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- العصار، رشاد، والحلمي، رياض. النقود والبنوك. دار صفاء، عمان، 2000.
- العلي، صالح حميد. المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية. اليمامة، بيروت، 2005.
- فليح، حسن خلف. البنوك الإسلامية. جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- قحف، منذر. مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. بحث تحليلي، رقم 13 مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط 3، 2004.

- قراقيش، جهاد، والقشبي، ظاهر، ونور، عبد الناصر. دعوته لإلغاء طريقة الجرد الدوري في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، 2010.
- ماضي، محمد توفيق. تمويل المشروعات. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. التمويل الميكروي والصغير في الأردن. آب 2011.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حزيران/يونيو 2002.
- محمد سعيد أنور سلطان. إدارة البنوك. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- موسوس، مغنية، و بلغنو، سمية. ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة الجزائر. الملتقى الدولي: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، ص ص: 1091-1097، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 نيسان/ابريل 2006.
- ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل". 23-24 شباط/فبراير 2011، غرداية - الجزائر.
- النسور، إياد عبد الفتاح. قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (16)، العدد (3)، أيلول/سبتمبر 2009.
- الهييتي، نوزاد عبد الرحمان. الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي؛ الوضع القائم والتحديات المستقبلية. مجلة الجندول للعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول/سبتمبر 2006.
- يسري، عبد الرحمن. الصناعات الصغيرة في البلدان النامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 1، 1995.